Quarterly Journal of Contemporary Literature Studies **Volume 17, Issue 67**
Islamic Azad University in Jiroft **October 2025**
https://sanad.iau.ir/journal/cls/ **pp. 100-114**

Research Article

Categories of Redundant Words in Arabic Grammar

Muhammad Sharifani[1*], Ali Abbasabadi[2]

Abstract

Grammatical redundancy is one of the most important topics studied in Arabic literature. The grammatical analysis of a redundant or non-redundant word often significantly impacts meaning. However, there isn't just one type of redundancy; rather, there are categories that must be distinguished to understand what grammarians meant when they designated a word as redundant. Failure to differentiate between them can lead to errors and problems in understanding texts or the terminology used by grammarians.

This study comprehensively examines this issue, reviewing well-known and studied books in academic journals. It concludes that there are four categories of redundancy in grammar, each distinct from the others: common redundancy, parenthetical redundancy, compensatory redundancy, and specific redundancy. This study will explain the characteristics of each of these four categories and provide well-known examples.

Keywords: Arabic language, Arabic grammar, redundant word, common redundancy, parenthetical redundancy, compensatory redundancy, special redundancy

How to Cite: Sharifani M, Abbasabadi A., Categories of Redundant Words in Arabic Grammar, Quarterly Journal of Contemporary Literature Studies, 2025;17(67):102-116.

1. Associate Professor, Faculty of Theology, Allameh Tabatabaei University of Tehran, Tehran, Iran
2. PhD Candidate in Islamic Theology, University of Qom, Qom, Iran

Correspondence Author: Muhammad Sharifani **Email:** Sharifani40@yahoo.com

فصلنامه علمی دراسات الادب المعاصر
دانشگاه آزاد اسلامی واحد جیرفت
https://sanad.iau.ir/Journal/cls

دوره ۱۷، شماره ۶۷
پاییز ۱۴۰۴
صص: ۱۱۶-۱۰۲

مقاله پژوهشی

دسته بندی کلمات زائد در دستور زبان عربی

محمد شریفانی[۱]*، علی عباس آبادی[۲]

چکیده

مبحث «زیاده» یکی از مباحث مهمی است که تقریباً در همه‌ی علوم ادبی از آن گفت‌وگو می‌شود .به طور خاص می‌بینیم دانشمندان علم نحو و علمای تجزیه و ترکیب، بسیاری از اوقات کلمه‌ای را زائد می‌شمرند و ممکن است گمان شود این کلمات هیچ معنایی در کلام افاده نمی‌کنند؛ در حالی که زائد یا اصلی شمردن یک کلمه می‌تواند در بسیاری از موارد، تأثیر شگرفی بر معنای کلام بگذارد و زائد بودن یک کلمه به معنای بی‌اثر بودن آن در معنای کلام نیست. اما باید توجه کرد که تنها یک نوع زیاده در نحو نداریم؛ بلکه انواع مختلفی از زیاده وجود دارد که لازم است میان آن‌ها فرق گذاشته شود تا مقصودِ نحویان از زائد بودن کلمه به درستی فهم شود. پس سؤال اساسی چنین است: معنای زیاده در علم نحو چیست و اقسام کلمه‌ی زائد و مثال‌ها و ویژگی‌های هریک کدام است؟ این پژوهش با تکیه بر منابع مشهور و موردتحصیل در مجامع علمی و دانشگاهی، بدین مسئله می‌پردازد و با تحلیل محتوا نشان می‌دهد که دست‌کم چهار نوع زیاده در نحو وجود دارد: ۱. زیاده‌ی مشهور که به معنای تکرار کلام و تأکیدکننده‌ی آن است، ۲. زیاده‌ی اعتراضی که معنایی خاص افاده می‌کند اما ترکیب نحوی را به هم نمی‌زند، ۳. زیاده‌ی تعویضی که معنا و عمل آن درست مثل حالت عدم زیاده است و ۴. زیاده‌ی خاص که معنایی افاده می‌کند اما در قوه‌ی تکرار کلام نیست.

واژگان کلیدی: کلمه‌ی زائد، زیاده‌ی مشهور، زیاده‌ی اعتراضی، زیاده‌ی تعویضی، زیاده‌ی خاص

ارجاع: شریفانی محمد، عباس آبادی علی، دسته بندی کلمات زائد در دستور زبان عربی، فصلنامه دراسات الادب المعاصر، دوره ۱۷، شماره ۶۷، پاییز ۱۴۰۴، صفحات ۱۱۶-۱۰۲.

۱. دانشیار دانشکده الهیات، دانشگاه علامه طباطبایی تهران، تهران، ایران
۲. دانش‌آموخته‌ی دکتری کلام اسلامی دانشگاه قم، قم، ایران

نویسنده مسئول: محمد شریفانی
ایمیل: Sharifani40@yahoo.com

دراسات الأدب المعاصر
جامعة آزاد الإسلامية فى جيرفت
https://sanad.iau.ir/journal/cls/

السنة ١٧ ، العدد ٦٧
الخريف ١٤٤٦
صص: ١١٦-١٠٢

المقالة البحثية

أقسام الكلمة الزائدة في النحو العربي

محمد شريفاني[١]*، علي عباس آبادي[٢]

الملخّص

إنّ الزيادة النحوية من أهمّ الأشياء التي تبحث عنها في علوم الأدب العربي. فإعراب كلمةٍ زائدةً أو غير زائدة يؤثّر على المعنى تأثيراً كبيرا في كثير من الأحيان. لكنّه ليس هناك نوع واحد للزيادة، بل توجد أقسام لها يجب أن نفرّق بينها حتى نفهم ما قصده النحاة من أنّ كلمةً زائدةٌ أم لا. فعدم هذه التفرقة يوجب بعض الأخطاء والمشاكل بالنسبة إلى فهم النصوص أو كلمات النحويين.

هذا التحقيق يتعرّض لهذه المسئلة بشكل شامل وبالنظر إلى الكتب المشهورة والمدروسة في المجاميع العلمية ويستنتج أن هناك أربعةَ أقسام للزوائد في النحو يختلف بعضها عن البعض وهي الزيادة المشهورة والزيادة الاعتراضية والزيادة التعويضية والزيادة الخاصة. هذا التحقيق يتكفّل لبيان ميزات كل واحد من هذه الأربعة وأمثلته المشهورة.

الكلمات الرئيسة: اللغة العربية، النحو العربي، الكلمة الزائدة، الزيادة المشهورة، الزيادة الاعتراضية، الزيادة التعويضية، الزيادة الخاصة

١. أستاذ مشارك، كلية الإلهيات، جامعة العلامة الطباطبائي، طهران، إيران
٢. دكتوراه في الإلهيات الإسلامية، جامعة قم، قم، إيران

المؤلف المُراسل: **محمد شريفاني** ايميل: Sharifani40@yahoo.com

المقدمة

إنّ الزيادة في اللغة العربية من الأشياء التي كثُر الكلام عنها عند النحاة. فمن بداية المباحث النحويّة، تتردّد هذه العبارة على ألسنهم في كثير من المباحث أو الشواهد بأنّ «هذه الكلمة زائدة» أو «ذلك الحرف زائد». لكنّه عندما يدقّق محقّقٌ نظرَه في مواضع الزيادة، يشاهد أن بين هذه الزيادات بوناً شاسعاً في بعض الأحيان، ما يؤدّي إلى صعوبة أن نجدَ وجهاً جامعاً بين أنواعها. مثلاً الباء في «ليس زيد بقائم» زائدة، كما أنّ «لا» في «جئت بلا زاد» زائدة؛ لكنّ هناك فرقاً كبيراً بين المثالين، كما هو واضح. فحذف الزائد في الأول لا يضرّ بالكلام فيما حذف الثاني يغيّر المعنى، بل يعكس مقصود المتكلّم تماماً!

ناجماً عن هذه المسئلة ــ وهي عدم التفرقة بين أقسام الزيادة ــ «لقد تباينت آراؤهم في تعريف الزائد».[١] وعندما حاولوا أن يعرّفوا عليها بشكل مضبوط بحيث لا يمكن الاستشكال فيه، فلا بدّ لهم أن يتمسّكوا بقيود لا يمكن التخلّص عنها في زعمهم. على سبيل المثال، عدمُ التفرقة بين أنواع الزيادات جعل صاحبَ النحو الوافي يعرّف الزائد بـ«أنه الذي يمكن الاستغناء عنه في الغالب.»[٢] وأضاف القيد الأخير (أي: «في الغالب») حتى يحترز مما لا يُستغنى عنه، مع أنه زائد أيضا (كـ«لا» في المثال أعلاه). لكنّنا نرى أن الذي يمكن الاستغناء عنه هو من قسم الزيادة المشهورة وما لا يمكن الاستغناء عنه هو من باقي أنواع الزيادات ــ كما سيأتي تفصيله ــ؛ فلا حاجة إلى هذا القيد.

من هذا المنطلق، يتّضح الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع كتحقيق يشمل الزيادة النحوية وأقسامها، يعني الإجابة عن هذا السؤال: ما هي أقسام الزيادات في النحو العربي وما هى الاختلافات الموجودة في ما بينها؟ لذلك نشير بدايةً إلى تعريف الزيادة في النحو؛ ثم ندخُل في أقسامها ونقدّم ميزات كلّ واحدة من الزيادات، كما نأتي بالشواهد والمواضع الوافية لكلٍّ منها. وأخيراً، نستنتج بياناً شاملاً لكلّ ما ورد في التحقيق ونقوم بدراسة الأبحاث المطروحة بالمنهج التحليلي.

لا يفوتنا أن نذكر أننا ما شاهدنا دراسة مستقلة عن هذا الموضوع، لا كتاباً ولا مقالة، أو حتى ضمن الأبحاث الأخرى، لكن بهذه الصورة وهكذا التفاصيل إلا أنّ مؤلّف كتاب سلسبيل المحترم أشار إلى أقسام الزيادة في الأصل السابع والعشرين من أصوله للتجزئة والإعراب.[٣] لكنّ تحقيقنا يحظى ببيانٍ شامل ومزيدٍ من التفاصيل.

---

١. النحو الوافي، ١: ٥٨ ــ الهامش
٢. المصدر
٣. سلسبيل: ٣٦٦ـ٣٦٤

النقطة الأخرى أننا تعمّدنا استخدام الكتب التي هي في متناول أيدي وأيدي الطلبة والباحثين. فراجعنا إلى المصادر التي تعدّ من الكتب الدراسية لطلّاب اللغة العربية أو الكتب التي هي في متناول أيدي الجميع، ولذلك لسببين: أوّلاً، سهولة المراجعة إلى القواعد والشواهد، وثانياً لِنُري كيف يمكن استخدام هذه الكتب البسيطة الظاهر في الدراسات الجديدة والتحقيق الأنيق.

وأخيراً أشكر الأساتذة الكرام الذين اقترحوا أمثال هذه المباحث واقتدحوا في فكرتنا التطرق إلى الدراسة نفسه، وأخص منهم بالذكر الشيخ محمّد العابدي، الأستاذ العام في الحوزة العلمية بقم المقدسة.

تعريف «الزائد» في النحو العربي

يمكننا أن نقسّم اللغة وعباراتها إلى ثلاثة أقسام: الكلمات، الجمل والتعابير. البحث حول الجمل والتراكيب اللغوية هو ما يُطرَح في علم النحو؛ كما يُبحَث عن الكلمات وأوزانها وصيغها في علم الصرف وعن التعابير وكيفية بيان المقصود في علوم البلاغة.

وقد تقع الزيادة في كلّ من هذه الأقسام الثلاثة للغة العربية. فالزائد في الكلمة هو الحروف التي تسبِّب الصيغ المختلفة والأوزان المتعدّدة التي بتغييرها يتغيّر المعنى ـ وهي حروف «سألتمونيها» أو «اليوم تنسى»[١] ـ والزائد في الجملة هو الكلمة ـ كما نشير إليها بعد قليل ـ والزائد في التعبير هو الجمل والعبارات ونعبّر عن هذه الزيادة بـ«الإطناب» الذي معناه «أداء القصود بأكثر من عبارة المتعارف».[٢]

هذا، ومقصودنا هنا أن ندرس قليلاً حول الزوائد النحويّة دون باقي أنواعها. فبدايةً نقوم بتعريف الكلمة الزائدة. فنقول: إنّه «تباينت آراؤهم في تعريف الزائد»[٣]، لكنّ خير ما قالوا أنّ الزائد هو «الذي يمكن الاستغناء عنه في الغالب؛ فلا يتأثّر المعنى بحذفه. وربّما لا يستغنى عنه، فيكون معنى زيادته هو: تركه مهملا لا يؤثّر في غيره ولا يتأثّر بغيره؛ سواء كان في أصله مهملاً مثل «لا» النافية الزائدة أم كان في أصله عاملاً مثل «كان» الزائدة»[٤].

لكنّ الحقّ ـ كما سيتضح في ما يأتي ـ أنّ هناك أربعةَ أقسام للكلمة الزائدة لا يمكن أن نجد حدّاً جامعاً بينها. لذلك في التعريف الذي سبق نرى تفصيلاً وقيودا متعدّدة. وهذا التعريف ـ حتّى مع هكذا تفصيل ـ لا يشمل جميع الأقسام. فالأفضل أن لا نعيّن تعريفا واحداً، بل نقول: «الزائد»

---

١. صرف ساده: ٣٠٢

٢. المطوّل: ٤٨٣

٣. النحو الوافي، ١: ٥٨ ـ الهامش

٤. المصدر

اسم عام في النحو يطلق على بعض الكلمات خاصّةً وفي كلّ من أقسام الزيادة له معنى خاص وميزات خاصّة مختلفة من القسم الآخر. ونشير إلى هذه الميزات في مواطنها إن شاء الله. من الواضح أننا لا ندخل الشبيه بالزائد في الزوائد. لأنه يُفيد الجملةَ معنى مستقلّا جديدا.[١]

الأشياء التي تقع زائدة في النحو

يمكن تصوّرُ كون الكلمة زائدة في كلٍّ من أقسام الكلمة الثلاثة. لكنّ الحقّ أنّ الاسم لا تقع زائدة وأمّا الفعل فتُزاد قليلاً في مواضع خاصّة؛ لكن الحرف هو مطرح الزيادة تماما. فلننظر إلى هذه الأقسام نظرة عابرة:

١. **الاسم:** صرّح النحاة أنّ «زيادة الاسم لم تثبت»[٢] «والتحقيق أنّ الأسماء لا تُزاد»[٣]. لكنّ الكوفيين ذهبوا إلى زيادتها وتبعهم ابن مالك.[٤] لذلك قالوا إنّ كلمة «مثل» في الآية (**ليس كمثله شيء**) [الشورى (٤٢): ١١] زائدة[٥] أو كلمة «ذا» في نحو (**ماذا ينفقون**) [البقرة (٢): ٢١٩] زائدة.[6]

٢. **الفعل:** أجمعوا على أنّ «كان» تقع زائدة ــ كما سيأتي ــ «وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلاً» كما «وردت زيادة بعض أخواتها» نحو «أصبح وأمسى».[7]

٣. **الحرف:** محطّ الزيادة الأساسُ هو الحرف، بحيث كلّما نتكلّم عن الزائد يتبادر الحرف إلى الذهن. والحروف الزائدة جارّة في كثير من الأحيان وقد تكون غير جارّة (كاللام الزائدة المهملة) ــ وإليكم المزيد من التفاصيل في أقسام الزيادة ــ.

أقسام الزيادة في النحو العربي

حان الوقت أن نتعرّض لأقسام الزيادة النحوية في الكلام. فنقول: إنّ الزيادة على أربعة أقسام:

الزيادة المشهورة

هذه هي الزيادة التي نسمع عنها كثيراً في علم النحو. ومن أشهر أمثلتها: (**وما الله بِغافل عمّا تعملون**) [البقرة (٢): ٧٤].

---

١. النحو الوافي، ٢: ٣٥٢
٢. مغني الأديب، ١: ١٥١
٣. المصدر: ٢٣٣
٤. النحو الوافي، ١: ٣٠ـ٢٩، ٢٩٩
٥. مغني الأديب، ١: ١٥١
6. المصدر: ٢٣٣
7. النحو الوافي، ١: ٤٧٤ـ٤٧٣

لهذه الزيادة ميزاتها الخاصة التي نتعرّض لأهمّها:

أ) لا معنى وراء هذه الكلمة الزائدة إلا توكيد مضمون الجملة ومعناها،[١] وذلك ــ كما صرّح ابن جنّي ــ لأنها بمنزلة إعادة الجملة ثانياً؛[٢] «فكأنّها تكرّرت الجملة كلّها لتوكيد إثباته وإيجاده»[٣].

من الجدير بالذكر أنّ بعضهم يعتبرون التوكيد معنىً (على الرغم من أنه ليس معنى جديداً)[٤].

ب) هذه الكلمة، رغم أنها لا تفيد معنى جديداً في الكلام، إلا أنها تعمل عمل مماثلها من غير الزائد. مثلاً الباء الزائدة تجرّ مدخولها كما تجرّ الباء التي ليست بزائدة.[5]

ت) علامة هذه الزائدة أنه يمكن حذفها من الجملة، فلا يتأثّر المعنى بحذفه،[٦] لأنها لا تفيد معنى خاصّا غير التوكيد ــ كما مرّ ــ لذلك نشاهد أن النحاة يستدلّون لزيادة كلمة بصحّة الاستغناء عنها. كما رفض ابن هشام زيادةَ الفاء في الآية (**فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم**) [البقرة (٢): ٢٦] لأنها لا يصح الاستغناء عنها[٧] وكما ذهب بعضهم كالمبرّد وابن خروف إلى زيادة لام المستغاث في نحو «يا لَزيدٍ!» بدليل صحة إسقاطها.[8]

على هذا، كلّما يعبّر النحاة عن الزائد بـ«الذي يمكن حذفه من الكلام»، يقصدون الزيادة المشهورة. لأنه لا يمكن حذف باقي أنواع الزوائد من الكلام كما سيأتي.

حان وقت الإشارة إلى الكلمات التي صرّح النحاة أنها تقع زائدة هذه الزيادة ــ مع أنهم لم يصرّحوا نوع زيادتها إلا أن النوع معلوم من فحوى كلامهم ــ الكلمات كالتالي:

١) الباء الزائدة،[٩] نحو: (**و كفى بالله شهيداً**) [الرعد (١٣): ٤٣]. وزيادتها في مواضع خاصّة كثُر الخلاف في بعضها أو بعض شواهدها، ويحتاج التعرّض لها إلى مجالٍ أوسع.

٢) «**لا**» الزائدة في نحو الآية (**ما منعك ألّا تسجُد**) [الأعراف (٧): ١٢]، لأنّه لم يكن هناك مانع عن عدم السجود؛ بل المانع عن السجود نفسِه. ويوضّحه الآية الأخرى: (**ما منعك أن تسجد**) [ص (٣٨): ٧٥].[10]

---

١. سلسبيل: ٣٦٤

٢. مغني الأديب، ١: ١٥١

٣. النحو الوافي، ٢: ٣٥١

٤. النحو الوافي، ١: ٦٧ ــ الهامش ٣

5. سلسبيل: ٣٦٤

٦. النحو الوافي، ١: ٥٨ ــ الهامش

٧. مغني الأديب، ١: ٤٨

8. المصدر: ١٨٠

٩. مغني الأديب، ١: ٨٣؛ النحو الوافي، ٢: ٣٨٢

10. مغني الأديب، ١: ١٩٩

٣) «**مِن**» الزائدة لتوكيد العموم؛[١] وهي التي تدخل على الأسماء الصريحة في إفادة العموم، نحو: أحد وديّار وعريب.[٢] مثاله الآية (**وما يعلّمان من أحدٍ حتّى يقولا إنّما نحن فتنةٌ**) [البقرة (٢): ١٠٢]. ولزيادتها شروط خاصّة.[3]

٤) **الكاف** في نحو الآية (**ليس كمثله شيء**) [الشورى (٥٢): ١١]؛[٤] لأنها لو لم تكن زائدة لترتّب على أصالتها الاعتراف بوجود مثل المولى ـ تعالى ـ، وهذا محال[٥] وإنّما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل.[٦] وكذلك في نحو الآية (**مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً**) [البقره (٢): ١٧] للاحتراز من تكرار الزائد وهو معنى «مثل» الذي تفيده الكافُ مرّة وكلمة «مَثَل» أخرى. لكنّ بعضهم ذهبوا إلى عدم زيادة الكاف في نحو هذه الأمثلة بتبريرات خاصّة.[7]

٥) **اللام الزائدة**؛ وهي تقع في نوعين:

أ) اللام الزائدة الجارّة وهي اللام المعترضة بين الفعل المتعدي بنفسه ومفعوله، نحو: «وملكت ما بين العراق ويثرب / مِلكاً أجار لمسلمٍ ومعاهد».[8]

ب) اللام الزائدة المهملة التي تقع في مواضع خاصّة منها خبر المبتدأ وخبر «أنّ» المفتوحة و...[9]

٦) «**في**» في قول بعضهم ـ كالفارسي ـ في البيت «أنا أبو سعد إذا الليل دَجا / يُخال في سواده يَرَندَجا» ضرورةً[١٠] و«الرأي الراجح أن زيادتها غير قياسية، فيقتصر فيها على المسموع».[11]

---

١. المصدر: ٢٥٣
٢. النحو الوافي، ٢: ٣٥٩
3. مغني الأديب، ١: ٢٥٣؛ النحو الوافي، ٢: ٣٦٠
٤. مغني الأديب، ١: ١٥١؛ النحو الوافي، ٢: ٤٠٠
٥. المصدر ـ الهامش ٣
٦. مغني الأديب، ١: ١٥١
7. المصدر
8. مغني الأديب، ١: ١٧٩
9. المصدر: ١٩٠
١٠. المصدر: ١٤٣
11. النحو الوافي، ٢: ٣٩٤

وكذلك أجازه بعضهم في الآية (**وَ قَالَ ارکَبُوا فيها بِسمِ اللهِ مَجْراهَا و مُرْساهَا**) [هود (١١): ٤١].[١] والأفضل أن نذهب إلى تضمين «اركبوا» معنى «ادخلوا».[٢]

٧) «**إلى**» على قول بعضهم ــ كالفرّاء ــ في الآية (**فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم**) [إبراهيم (١٤): ٣٧] في قراءة «تهوَى» بفتح الواو.[٣] وذلك لأنّ هذا الفعل يتعدّى بنفسه مع فتح الواو ــ دون كسرها ــ[٤] ورُدّ بأن فعل «تهوى» ضمّنت معنى «تميل»؛ فلا تكون «إلى» زائدة.[٥]

٨) «**عن**» في قول بعضهم في الآية (**يسئلونك عن الأنفال**) [الأنفال (٨): ١] حيث ذهبوا إلى أنّ معنى السؤال هو طلب الاستعطاء وأخذ شيء من الأنفال؛ لكنها غير زائدة إذا كان السؤال لمعرفة شأن الأنفال وطلب الاستخبار عنها.[6]

الزيادة الاعتراضية

معنى هذه الزيادة «ترك اللفظ مهملاً لا يؤثّر في غيره ولا يتأثّر بغيره»[٧] وهذه ما عرّفها صاحب «شرح المفصّل» بأن معناها «الإلغاء عن العمل مع إرادة المعنى» و«زيادة مُبطلة العمل مع بقاء المعنى»[٨].

لهذه الزائدة ميزاتها الخاصّة التي هي كالتالي:

أ) تقع الكلمة عند هذا النوع من الزيادة بين شيئين متطالبين عادة[٩] كالخافض والمخفوض.[10]

ب) تفيد معنى جديدا في الكلام بحيث لو حذفت تغيّر المعنى، بل أحياناً انقلب وانعكس![١١] لذلك لا يصحّ أصل المعنى بإسقاطها أو يفوت بفواته معنىً ما.[12]

---

١. مغني الأديب، ١: ١٤٣
٢. الجدول في إعراب القرآن، ١٢: ٢٦٩
٣. مغني الأديب، ١: ٤٠؛ النحو الوافي، ٢: ٣٦٦
٤. لسان العرب، ١٥: ٣٧٣
٥. مغني الأديب، ١: ٤١؛ النحو الوافي، ٢: ٣٦٦
6. النحو الوافي، ٢: ٣٩٩ ــ الهامش ٢
٧. المصدر، ١: ٥٨ ــ الهامش
٨. المصدر. نقلاً عن: شرح المفصّل، ٧: ١٥٠
٩. سلسبيل: ٣٦٤
10. مغني الأديب، ١: ١٩٧
١١. سلسبيل: ٣٦٥
12. مغني الأديب، ١٩٨ـ١٩٧

ت) إنها غير عاملة في الغالب (فلا تحتاج إلى معمول) وليست معمولة لغيرها[١]، بل تُوصِل عملَ ما قبلها إلى ما بعدها. لكنّه توجد مواضع أنها تعمل في ما بعدها، نحو «مِن» الزائدة للتنصيص على العموم.

ث) هذه الزيادة كما تفيد معنى خاصّا في الكلام، تفيد تأكيدها أيضاً.

واستقصاء أمثلتها ـ على قدر استطاعتنا وجهدنا ـ هكذا:

١) «**كان**» الزائدة التي تقع بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، أو الموصول وصلته، أو الصفة والموصوف، أو المعطوف والمعطوف عليه، أو الحرف الجارّ ومجروره، أو «ما» التعجبيّة وفعل التعجّب[٢]. نحو قول الإمام زين العابدين ـ عليه السلام ـ مخاطِباً شهر رمضان المبارك: «**السلام عليكَ، ما كان أمحاكَ للذنوب!**»[٣] «كان» هنا تفيد معنى المضيّ والانقطاع الذي يُفقَد دونها.[4]

«كان» هذه غير عاملة، فلا تحتاج إلى معمول من اسم وخبر أو فاعل ومفعول، كما أنها ليست معمولة لغيرها.[٥]

٢) «**لا**» الزائدة في موضعين:

أ) المعترضة بين الخافض والمخفوض في نحو «جئت بلا زاد» و«غضبت من لا شيء».[٦] «لا» هذه تنفي معنى مدخولها تماماً. فبدونها ينقص المعنى، بل ينعكس.

ب) المقترنة بالعاطف، نحو (**لا نريد منكم جزاءً و لا شُكوراً**) [الإنسان (٧٦): ٩].[٧] «لا» هذه تفيد أن الفعل منفيّ عنهما في حالة الافتراق كما نفيه عنهما واضح في حالة الاجتماع.[٨] بيان ذلك أنّه دون «لا» يمكن أن يقصد المتكلّم: «لا نريد الجزاء والشكور معاً؛ لكنه نريد الجزاء وحدَه كما نريد الشكور وحدَه». لكنّ «لا» تنسف هذا الزعم.

٣) «**مِن**» الزائدة للتنصيص على العموم[٩] وهي التي تدخل على الأسماء التي ليست صريحة في إفادة العموم[١٠] كالآية (**و ما يأتيهم من نبيٍّ إلّا كانوا به يستهزؤن**) [الزخرف (٤٣): ٧]. فـ«مِن»

---

١. النحو الوافي، ١: ٤٧٣

٢. المصدر

٣. الصحيفة السجّاديّة(ع): ١٩٨ ـ الدعاء ٤٥؛ بداءة النحو: ١٣٢

4. مغني الأديب، ١: ١٩٧؛ النحو الوافي، ١: ٤٧٤

٥. النحو الوافي، ١: ٤٧٣

٦. مغني الأديب، ١: ١٩٧

٧. المصدر: ١٩٨

٨. المصدر: ٢٧٣

٩. المصدر: ٢٥٣

١٠. النحو الوافي، ٢: ٣٥٩

في هذه الأمثلة، تفيد نفي الجنس لا نفي الوحدة فقط. لكنّه عندما حُذفت، احتملت العبارةُ نفيَ الوحدة خاصّة أو نفي العموم.

الزيادة التعويضية

هذا القسم من الزيادة يسمّى زيادة لأن الكلمة المسمّى زائدة وقعت في غير موطنها الأصلي.[١] وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة. ميزاتها هي:

أ) تفيد نفس المعنى الذي تفيده الكلمة غيرَ زائدة تماماً وتعمل نفس عملها.

ب) تقع الزائدة في موقع ليس لها أصالةً.

ت) المواضع المثبَتة لوقوع هذه الزيادة الأشعار فحسب. لذلك نستطيع أن نذهب إلى كونها ضرورةً شعرية.

مواضعها ــ كما استقصينا ــ كالتالي:

١) **الباء** على قول ابن جنّي في نحو البيت «ولا يؤاتيك فيما ناب من حدثٍ / إلا أخو ثقة فانظر بمن تثقُ»، أي: «فانظر مَن تثق به»؛ فحذفت الباء ومجرورها (الضمير) وزيدت الباء قبل الموصول عوضاً من الباء المحذوفة.[٢] ويمكن أعاريب أخرى في البيت أيضا؛ مثلاً أن نقدّر المفعول، أي: «فانظر لنفسك بمن تثق» أو أن كان الكلام استفهاميّا، أي: «فانظر. بمن تثق؟»[3]

٢) «**على**» على قول ابن جنّي في نحو البيت «إنّ الكريمَ ــ وأبيك ــ يعتمل / إن لم يجد يوماً على من يتّكل»، أي: «إن لم يجد من يتّكل عليه».[٤] والقول بعدم زيادتها هنا أولى؛ لأنّه يمكن أن نقول: إنّ مفعول «يجد» محذوف؛ أي: «إن لم يجد شيئاً». ثم استأنف استفهاماً إنكاريّاً، فقال: «على من يتّكل؟!»[٥]

٣) «**عن**» على قول ابن جنّي في نحو البيت «أتجزع أن نفسٌ أتاها حِمامها؟ / فهلّا التي عن بين جنبيك تدفع»، أي: «فهلّا تدفع عن التي بين جنبيك».[6]

٤) «**في**» على قول ابن مالك قياساً في نحو: «ضربت في مَن رغبت»، أي: «ضربتُ من رغبتَ فيه».[٧] ويمكن تأويل هذا أيضا كما مرّ في الأمثلة الأخرى، مضافاً إلى أنّ ابن مالك لم يُقم شاهداً من العرب وقد يكون الشاهد مختَلَقاً.

---

١. سلسبيل: ٣٦٥

٢. مغني الأديب، ١: ١٢٥، ١٤٣

3. المصدر

٤. المصدر: ١٢٥

٥. المصدر: ١٢٥؛ النحو الوافي، ٢: ٣٩٤ ــ الهامش ٤

6. مغني الأديب، ١: ١٢٨؛ النحو الوافي، ٢: ٣٩٩ ــ الهامش ٢

٧. مغني الأديب، ١: ١٤٣

الزيادة الخاصّة

هناك قسم آخر للزيادة لم نرَ أن يتعرّض لها أحد بصراحة. فإنّ الكلمة الزائدة هنا تشبه الزائدة المشهورة تماماً إلّا أنها ليست بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، كما قاله ابن جنّي في الزائدة المشهورة ووقّع عليه ابن هشام.[١] لكنّها تُفيد التأكيد في الغالب إلّا أن التأكيد ليست بتكرار معنى الجملة؛ بل أشياء أخرى نشير إليها في مواضعها.

هذه المواضع كالتالي:

١) اللام الزائدة في ثلاثة مواضع:

أ) إذا كانت لتقوية عاملٍ ضعُف، وضعف العامل إمّا لتأخّره عن المعمول وإمّا لكونه فرعاً في العمل (أي: غيرَ فعل)[٢] وإمّا بالتزام حذفه في نحو: «سقياً لزيدٍ».[٣] فاللام هذه تفيد تقوية العامل وتأكيد معناه خاصّة دون أن تكون بمنزلة تكرار الجملة.

ب) إذا كانت مقحمة في نحو: «يا بُؤسَ للحرب!». وهذا الاقتحام لتقوية اختصاص الحرب بالبؤس[٤] لا تكرار الجملة. فلا تأكيد في كل الكلام؛ بل التأكيد في إضافة الحرب إلى البؤس فحسب.

ت) إذا كانت اللام للاستغاثة (في المستغاث به) عند المبرّد وابن خروف اللذين يعتبرانها زائدة بدليل صحّة إسقاطها.[٥] فهي تفيد التأكيد لكنّه ليست بمنزلة تكرار الجملة.

٢) «لا» في نحو: **(لا أقسم بيوم القيامة)** [القيامة (٧٥): ٣٦] على قول من ذهب إلى زيادتها أوّلا وإلى إفادتها التوطئةَ والتمهيد لنفي الجواب ثانيا؛ خلافاً لمن ذهب إلى كونها نافية أو كونها زائدة لكنّها لإفادة التوكيد (كما في الزيادة المشهورة).[٦] فهذه لتمهيد الجواب ــ كما مرّ ــ وخلال هذا التمهيد تدلّ على تأكيد الكلام.

٣) الباء في نحو: «أحسن بِزيد!» إذا اعتبرنا الفعل ماضياً والباءَ زائدةً (كقول الجمهور). فالباء هنا زيدت إصلاحاً للفظ الفعل الماضي[٧] الذي صار على هيئة الأمر وليست تلك الزائدة المشهورة. وهذه الزيادة واجبة لا غنىً عنها.[8]

---

١. المصدر: ١٥١
٢. المصدر: ١٨٠
٣. المصدر: ١٨١
٤. المصدر: ١٧٩
٥. المصدر: ١٨٠
٦. المصدر: ٢٠٠
٧. المصدر: ٨٣
8. النحو الوافي، ٢: ٣٥١، ٣٨٣

تنبيه

ذكر ابن هشام في المغني أنّ «لا» تقع زائدة قبل «بل» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي.[١] لكنّه يبدو أن هذه ليست قسما آخر للزيادة؛ لأنّ «لا» وقعت في موضع تصلح له وأيضا تفيد معناها تماماً. بالإضافة إلى تصريحه أنّ «لا» ردٌّ لما قبلها.

النتيجة

يتلخّص ممّا ورد في هذا المقال أمور:

١. الزيادة تقع في الكلمة والجملة والتعبير. والزيادة في الجملة هي الزيادة النحويّة التي تقع علي ضروب مختلفة.
٢. بما أنّ هناك فرقا كبيرا بين أقسام الزيادة النحوية، لا يمكن تعريفها بشكل واحد؛ بل في كل مجال هو بحسبه.
٣. الزيادة على أربعة أقسام: الزيادة المشهورة، نحو «ليس زيد بقائم» والزيادة الاعتراضية، نحو «ما كان أحسن زيداً» والزيادة التعويضية، نحو «فانظر بمن تثق» والزيادة الخاصّة نحو لام التقوية.
٤. نُكمل بياننا هذا بتطبيق بعض ما قلناه على الآية الشريفة؛ ليتطهّر كلامُنا بكلام الربّ العظيم: **(و ما يستوي الأعمى و البصير و لا الظلمات و لا النور)** [فاطر (٣٥): ٢٠ـ١٩]:

«لا» الأولى زائدة بالزيادة الاعتراضية؛ فحذفها من الكلام يسبّب فوات معنى خاص، ألا وهو إيصال نفي الاستواء بين «الأعمى والبصير» إلى «الظلمات والنور» حتى لا يقع اللبس في الكلام.

و«لا» الثانية زائدة بالزيادة المشهورة؛ فحذفها من الكلام لا يضرّ به، إلّا أن تأكيد الجملة ـ بتكرارها ثانيةً ـ يفوت إذاً.

المصادر و المراجع

القرآن الكريم

الصحيفة السجّاديّة(ع)

ابن منظور، محمّد بن مكرم؛ **لسان العرب**؛ بيروت: دار صادر، ١۴١۴ق؛ الطبعة الثالثة؛ ١۵ مجلّداً

ابن هشام، عبد الله بن يوسف؛ **مغني الأديب عن كتب الأعاريب**؛ به اهتمام جمعي از اساتيد مدارس حوزه‌ي علميه‌ي قم؛ قم: واريان، ١٣٨١ش؛ الطبعة السابعة؛ مجلّدان

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر؛ **المطوّل**؛ قم: دار الكوخ للطباعة والنشر، ١٣٨٧ش؛ الطبعة الأولى

١. مغني الأديب، ١: ٨٨

حسن، عبّاس؛ **النحو الوافي**؛ بيروت: مكتبة المحمّدي، ١٤٢٨ق؛ الطبعة الأولى؛ ٤ مجلّدات

الصافي، محمود بن عبد الرحيم؛ **الجدول في إعراب القرآن**؛ دمشق ـ بيروت: دار الرشيد ـ مؤسسة الإيمان، ١٤١٨ق؛ الطبعة الرابعة؛ ٣١ مجلّداً

الصفائي البوشهري، غلامعلي؛ **بداءة النحو**؛ قم: المديرية العامة للحوزة العلمية، ١٣٨٦ش؛ الطبع الثاني

الطباطبائي، محمّد رضا؛ **صرف ساده**؛ قم: دار العلم، ١٣٨٧ش؛ الطبعة الثامنة والستون

عليدوست، أبو القاسم؛ **سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب**؛ قم: دار الأسوة للطباعة والنشر، ١٣٨٣ش؛ الطبعة الثانية.

COPYRIGHTS

© 2025 by the authors. Licensee Islamic Azad University Jiroft Branch. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

ارجاع: شريفاني محمد، عباس آبادي علي، أقسام الكلمة الزائدة في النحو العربي، دراسات الأدب المعاصر، السنة ١٧، العدد ٦٧، الخريف ١٤٤٦، الصفحات ١١٦-١٠٢.